

دور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في عملية النمو الاقتصادي (مصر نموذجاً)

الأستاذ الدكتور محمود حسين المرسومي

وزارة العليم العالى والبحث العلمى

والأستاذ المساعد الدكتور محمد فوزى العبادى

جامعة بابل / كلية القانون

المقدمة

فى ظل تطور العلاقات الاقتصادية الدولية وزيادة حدة التنافس الاقتصادي بين مختلف دول العالم، ظهرت تغيرات جذرية فى المفاهيم والسياسات الاستثمارية. فبعد أن كانت الاستثمارات الأجنبية تمثل عاملاً من عوامل الشك ومصدراً من مصادر القلق لدى الدول النامية، أصبحت الآن ساحةً للتسابق المحموم نحو اجتذابها. ولعل المسببات التى أحدثت هذا التغير تعود إلى سلسلة الإجراءات التى اتخذتها دول العالم المتقدم ذات الفوائض المالية والتى هدفت إلى تضيق مجالات الدعم المباشر والمساعدات التى كانت تقدمها للدول الفقيرة والناشئة بسبب انهيار الكتلة الشرقية. كما أن تراكم الديون على هذه الدول جعل الحصول على المزيد من المساعدات والقروض أمراً فى غاية الصعوبة. كما أدت التغيرات فى كلفة الاقتراض من المؤسسات الدولية وصعوبة الحصول عليها إلى لجوء الدول إلى وسائل أخرى للحصول على ما يسد فجوة رأس المال والاستثمار. وفى ظل هذه الأوضاع تحولت السياسات الاقتصادية فى الدول النامية من مهمة تمويل العجز المزمن فى موازنتها إلى مهمة توفير الظروف الاستثمارية الملائمة وغيرها لتحقيق التنمية الاقتصادية، الأمر الذى يتطلب التركيز على تشجيع الاستثمارات الأجنبية لتوظيفها داخل الحدود الوطنية بعد توفير كافة التسهيلات والحوافز الممكنة لهذه الاستثمارات.

أولاً - مشكلة الدراسة:

على الرغم من النجاحات التى حققتها مصر فى ميدان الاستقرار الاقتصادي والتقدم فى الإطار المؤسسي التشريعي من خلال إصدار قوانين لحماية المنافسة والملكية الفردية، وهى من القوانين الأساسية التى تساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عبر تقديم الضمانات والتسهيلات للمستثمرين الأجانب، إلا أنه يلاحظ تفاوت نسبي فى حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى مصر مقارنة مع حجم الإمكانيات والتسهيلات المقدمة للمستثمرين .

ثانياً - أهمية الدراسة:

تقوم معظم البلدان النامية منذ عدة سنوات باتخاذ عدد من الإجراءات على مستوى استقرار السياسة الاقتصادية الكلية وتحسين الإطار المؤسسي والتشريعي من أجل دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن مصر قطعت شوطاً كبيراً فى مجال التنافسية الدولية وتعزيز مكانتها فى الاقتصاد العالمى والمستجدات الاقتصادية العالمية من خلال تطبيق إصلاحات

أو عدة دول أو شركة واحدة أو عدة شركات. وتقدم الدول المضيفة مجموعة من حوافز الاستثمار لتشجيع المستثمرين على تحويل حصص من استثماراتهم للأسواق المضيفة، مثال ذلك الإعفاءات الجمركية وضمانات الاستثمار الوافد وأسعار رمزية لمستلزمات الإنتاج وأسعار منخفضة للأراضي (النجار، 2000: 24). وتُعرف أيضاً على أنها كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان (يونان، 1982 : 10-11).

ويعرفها بعضهم إنها تلك المشاريع التي تجمع بين طرفين أو أكثر من الشركاء أحدهم وطني والآخر أجنبي لإنتاج سلعة معينة أو مجموعة من السلع والخدمات. ويسهم كل طرف في عمليات الإنتاج والنشاطات الأخرى للمشروع وذلك بما يستطيع تقديمه من عوامل إنتاج ومهارات فنية استناداً إلى الميزات النسبية التي تتمتع بها (الريبي، 1992: 21).

ثانياً- أشكال الاستثمار الأجنبي: -

تتصف أشكال وسياسات الاستثمار الأجنبي بالتعدد والتباين سواء من خلال نوعها أم من خلال أهميتها النسبية وذلك يعود إلى تعدد المعايير المستخدمة في تطبيق هذه الاستثمارات وإلى تباين تفضيلات واختيارات الدول المضيفة من ناحية والدولة المصدرة لتلك الاستثمارات والشركات عابرة القومية (Transnational Corporations) من ناحية أخرى. وقد ظهرت عدة معايير لتقسيم الاستثمار الأجنبي منها:

1- تبعاً لصفة القائمين بالاستثمار الأجنبي: يتم التمييز هنا بين شكلين من الأشكال هما الاستثمار الأجنبي الخاص وهو الذي يقوم به فرد أو شركة أو هيئة خاصة (المالكي، 1974: 12).

كافة في مختلف المجالات منها البنى التحتية المتميزة وتوفير التسهيلات والحوافز للمستثمرين. ثالثاً- أهداف الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من اعتبارين: الأول: بدأت في عقد الثمانينيات عموماً تنخفض المساعدات الخارجية للبلدان النامية وقد أدى هذا الأمر إلى إجبار الحكومة المصرية على تغيير اتجاه تمويلها للتنمية الاقتصادية، فتحول الاهتمام نحو جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الانشغال بتطبيق برامج التصحيح الهيكلي التي تعمل على إصلاح الاختلالات الهيكلية الكامنة في الاقتصاد المصري.

الاعتبار الثاني: ما ينطبق على البلدان النامية ينطبق كذلك على مصرفي ظل الأزمات والاختلالات التي مر بها الاقتصاد المصري، حيث واجهت مصر بضرورة تحديد أولوياتها في الأهداف المبتغاة، فأما السعي نحو تحقيق التنمية الاجتماعية أولاً من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية ثانياً، أو تحقيق التنمية الاقتصادية في المرحلة الأولى ومن ثم الانتقال إلى التنمية الاجتماعية ثانياً، وباختيار الحكومة المصرية البدلي الثاني تبنت مصر لبرامج التصحيح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

المبحث الأول

مفهوم الاستثمار الأجنبي وأشكاله

أولاً - مفهوم الاستثمار الأجنبي:

عموماً يقصد بالاستثمارات الأجنبية تلك الاستثمارات التي تتم خارج موطنها سواء كانت مباشرة (في الأصول الإنتاجية) أم غير مباشرة (في المحفظة المالية) وسواء كانت ملك لدولة واحدة

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه الاستثمار الذي يتوجه مباشرة إلى تمويل امتلاك الأصول الحقيقية من أراضي وأبنية وآلات (الساكت، 2001: 107).

ب) الاستثمار الأجنبي غير المباشر

(Portfolios Investment):

ويتمثل هذا الاستثمار في شراء الأسهم والسندات والمشاركة في مختلف المشروعات القائمة في أي بلد أجنبي ولا يتميز هذا الاستثمار بالسيطرة على المجال الذي يسهم فيه. ويعرف بأنه شراء الأوراق المالية بهدف الحصول على الأرباح الموزعة والعوائد المجدية لرأس المال. وهكذا يمكن التمييز بين الاستثمار المباشر وغير المباشر، بأن الأول يتميز بالرقابة والسيطرة وأمتلاك الأصول الحقيقية. في حين أن الثاني لا ينطوي عليه أي نوع من أنواع السيطرة أو الرقابة فهو ليس إلا ظاهرة مالية وتحويل لملكية الموارد من يد إلى أخرى (السامرائي، 1999: 15) (Kioshe & Kojima, 1982, :56).

المبحث الثاني

عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

في الاقتصاد المصري:-

أولاً - الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي

المباشر في مصر

أ- الإجراءات والقوانين المستخدمة من قبل

مصر لتنظيم وجذب الاستثمار الأجنبي

المباشر:

في إطار عملية الإصلاح التي انتهجتها

الحكومة المصرية منذ مطلع التسعينات من القرن

الماضي استهدفت الحكومة المصرية عدد من

الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تعمل على

والاستثمار الأجنبي العام (الاستثمارات الدولية) وهو ما تقوم به دولة أو هيئة ذات كيان عمومي أو دولي (أبو قحف، 1989: 15).

2- تبعاً للناحية الزمنية : ويقسم الاستثمار

الأجنبي إلى الشكليين الآتيين:

أ) استثمار قصير الأجل : ويتضمن تحركات في

رأس المال لمدة تقل عن سنة وتمثله الأوراق

المالية والكمبيالات وفتح الاعتمادات ويعمل هذا

النوع على دعم العجز في ميزان المدفوعات لأنها

تنتج عادةً عن فروقات أسعار الفائدة والصرف.

ب) استثمار طويل الأجل: ويشمل تحركات في

رؤوس الأموال بين البلدان المختلفة لمدة تزيد عن

سنة. وحدد بعضهم المدة بما يزيد عن خمس

سنوات، وتمثل هذه الاستثمارات بالاستثمارات

المباشرة وغير المباشرة ومن شأن هذه

الاستثمارات المساهمة في تنمية الاقتصاديات

المتلقية له (كioshe & Kojima, 1982, :52-)

(55) .

3- تبعاً لمعيار السيطرة والتحكم في الاستثمار:

ويقسم على شكليين:

أ) الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign

Direct Investment)

يُعرف على أنه الاستثمار الذي يستلزم

السيطرة أو الإشراف على المشروع إذ يأخذ شكل

إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر الأجنبي وحده أو

المشاركة المتساوية أو غير المتساوية مع رأس

المال الوطني كما أنه قد يأخذ شكل إعادة شراء

كلي أو جزئي لمشروع قائم (غرابيه، 1997: 34).

القرار الجمهوري رقم 97 لسنة 2002 وقرار مجلس الوزراء رقم 636 لسنة 2002 لتوحيد جهة التعامل مع المستثمرين في موقع واحد، بجانب التوسع في إنشاء المناطق الصناعية بالمحافظات التي يزيد عددها في عام 2002 على 40 منطقة أسس بها أكثر من 1500 شركة. وقد قامت الهيئة العامة للاستثمار بإعداد خرائط استثمارية بالمحافظات، كما تقوم وزارة التجارة الخارجية بإعداد قاعدة بيانات تتضمن بيانات عن موقع مصر الجغرافي ومواردها الطبيعية وشبكات الطرق والمجاري وكل ما يتعلق بالبنية الأساسية والمشروعات الاستثمارية القائمة والمزمع تنفيذها في مصر (صبري، 2002: 27).

ب - الاتفاقيات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر التي عقدتها الحكومة المصري

قامت الحكومة المصرية بعقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية للاستثمار الأجنبي المباشر بجانب توقيعها على الاتفاقيات الخاصة بحرية عمل وانتقال الاستثمارات الأجنبية المتضمنة في قوانين ولوائح منظمة التجارة العالمية WTO وقد عقدت مصر خلال المدة (1995-2002) 53 اتفاقية ثنائية للاستثمار الأجنبي المباشر مع دول في كل من أمريكا الشمالية وكندا وأوروبا وآسيا وأفريقيا (بما في ذلك بعض الدول العربية في القارتين) وأستراليا (صبري، 2002: 56). وكذلك عقدت مصر خلال نفس المدة (1995-2002) 13 اتفاقية لمنع ازدواج الضريبي (مع بعض الدول العربية والأفريقية والآسيوية والأوروبية) (بهاء الدين، 2000: 138).

جذب الاستثمار الأجنبي كونه إحدى قنوات التمويل المهمة في عملية الإصلاح الاقتصادي، بجانب أهمية تلك الاستثمارات لتحقيق معدلات الاستثمار وكان أهمها: (صبري، 2002: 19)

١ - قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981.

٢ - قانون رقم 95 لسنة 1995 في شأن التأجير التمويلي.

٣ - قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 وتعديلاته.

٤ - قانون رقم 148 لسنة 2001 في شأن التمويل العقاري.

٥ - قانون المناطق الاقتصادية الخاصة رقم 83 لسنة 2002.

هذا بالإضافة إلى عدد من القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية ومنع غسيل الأموال، وقانون العمل الموحد كما يجري مناقشة قانون المنافسة ومنع الاحتكار، وقانون التيسير على المستثمرين وقانون الشركات وقانون تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، وغيرها من القوانين التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار في مصر. وقد قامت الحكومة المصرية بعدد من الإجراءات لتنظيم البيئة الإدارية فعملت على وضع آلية لفض المنازعات التي تنشأ بين المستثمرين والأجهزة التي يتعامل معها المستثمر وذلك بتشكيل لجنة وزارية عليا لفض منازعات الاستثمار بمجلس الوزراء وقامت بإنشاء مجمع خدمات الاستثمار بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بموجب

مليون دولار، تم أنفاق 85% منها على الخبراء الأجنبية كانت تسعى لخدمة المستثمر الأجنبي وتحقيق أهدافه فيما يتعلق بعمليات الشراء وتقييم الشركات المعروضة للبيع، لذا لم تستفد مصر بأموال هذه المعونات سواء كانت أوروبية أو أمريكية حيث كانت تذهب للخبراء الأجانب، كما كانت تقترون بضغوط على مصر للإسراع في برنامج الخصخصة. (بهاء الدين، 2003: 149-189) وبعد مرور 12 عاماً لم يحقق برنامج الخصخصة الهدف المنشود منه، بل أنخفض معدل النمو إلى 3،5% بعد أن كان 7% وزاد أعداد المتعطلين، هذا وقد بلغت منذ بداية البرنامج 190 شركة من إجمالي شركات قطاع الأعمال العام، ومازال في قائمة الانتظار 179 شركة أخرى، وقد بلغت حصيلة البيع منذ بداية البرنامج وحتى نهاية العام 2002 نحو 14 مليار و 424 مليون جنيه، وجاءت أوجه استخدامها كالتالي: 6 مليارات و 628 مليون جنيه تم سدادها إلى وزارة المالية، و 4 مليار و 513 مليون جنيه لسداد مديونيات الشركات لدى البنوك، و 2 مليار و 705 مليون جنيه تم صرفها على المعاش المبكر للعاملين وسداد الأجور للعاملين في الشركات المتعثرة، و 578 مليون جنيه فائض بالبنوك. في حين أن هناك أكثر من 2 مليار جنيه لم يتم سدادها حتى الآن من جانب المستثمرين أو اتحادات العاملين المساهمين. وقد شهدت عملية الخصخصة تعثراً شديداً خلال عام 2002، وأنخفض معدل تنفيذ البرنامج بصورة كبيرة، حيث تؤكد الأرقام توقف عملية الخصخصة طوال العام 2001-2002 عند بيع 3 شركات لاتحادات العاملين و 4 مصانع وخطوط إنتاج إجمالي 7 شركات ومصانع من بين

بجانب توقيع عدد من اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار في منع الازدواج الضريبي واتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية واتفاقية الكوميسا وبعض اتفاقيات مناطق التجارة الحرة مع بعض الدول.

ثانياً- دور عناصر الإصلاح الاقتصادي في جذب وتركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد المصري:-

1- برامج الخصخصة وفت ح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة: ما زال برنامج الخصخصة يطرح باعتباره عنصراً من عناصر الإصلاح الاقتصادي، بينما تشير النتائج والمعلومات بأنه يهدف إلى فتح المجال أمام الشركات متعددة الجنسيات المسؤولة عن (نقل الاستثمارات الأجنبية المباشرة) لاختراق الاقتصاد المصري، وضرب الاستقرار الاجتماعي، والسيطرة على أدوات الإنتاج نتيجة زيادة عدد المتعطلين والانهيار الاقتصادي، قد أستدعى ذلك الدخول في عمليات التقييم والترويج للشركات المطروحة للبيع وتمت الاستعانة بالخبرات الأجنبية، حيث استعانت مصر بثلاثة مكاتب استشارية كبرى في بداية البرنامج وهي (بكتل) و (آرثر اندرسون) و (برايس ووتر هاوس)، هؤلاء في إطار الدعم الذي حصلت عليه مصر من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ إجمالي المنح والمعونات الخاصة بمشروعات الترويج والتقييم نحو 245

الأجنبية، أن تصور استيعاب سوق رأس المال في مصر في ظل وضعها الحالي ذلك الحجم الكبير من الأسهم والأوراق المالية للشركات المطلوب خصصتها في تلك المدة الزمنية القصيرة التي تصر المؤسسات الدولية عليها، كما أن المشاكل التمويلية الهيكلية للشركات المتعثرة والإجراءات اللازمة لتقويم أصول الشركات بشكل سليم وعادل قبل طرحها للبيع كلها قضايا تحتاج لمدى زمني أطول مما يتطلبه التنفيذ على وجه متسرع إرضاء لضغوط خارجية. بينما يرى البعض الآخر أن تباطؤ برنامج الخصخصة يرجع إلى أن البرنامج ليس مجرد عملية بيع شركات، وإنما معالجات اجتماعية من خلال بقاء بعض الشركات ذات الطبيعة الخاصة مثل شركات المطاحن والدواء في حوزة الدولة لأسباب اجتماعية، وهي إنتاج السلع والخدمات بتكاليف قليلة، لبيعها بأسعار في متناول محدودي الدخل، ومن ثم فهذه المعالجات تستغرق بعض الوقت (بهاء الدين، 2000: 122). وقد أدى تعثر البرنامج خلال العام الماضي إلى تراجع حصيلة الخصخصة، حيث لم تتجاوز مليار جنيه، وكان مقدراً لها 5 مليارات جنيه بالموازنة العامة للدولة، وهو ما يشير إلى الآلية الخاطئة التي قامت عليها عناصر الإصلاح الاقتصادي حيث أن تلك العناصر التي تعد أساساً للخصخصة أهمها اعتمدت بشكل أساسي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ كانت الحكومة تعتمد على وجود المستثمر الأجنبي الذي سيقوم بتمويل برامج الخصخصة والتي كانت تعتمد الحكومة المصرية على حصيلة عمليات البيع لوحدها الاقتصادية في سداد التزامات الدين العام من أقساط وفوائد، خاصة سداد مديونيات

54 شركة تم طرحها للبيع وهي نسبة تكشف مدى الأزمة التي تعانيها سياسة الخصخصة حالياً. ولم يكن التعثر نتاج سياسات محددة أو قرارات معينة، وإنما نتاج ظروف كلها ترتبط بالحالة الاقتصادية والانكماش والركود في الأسواق وتعثر حركة البيع والشراء في مختلف المجالات، فلم تجد الشركات المطروحة على المستوى الجاذب للمستثمرين من ناحية أخرى (بهاء الدين، 2000: 111-112).

وقد دخلت الحالة الاقتصادية نفق التباطؤ مع انخفاض التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة إلى مصر، وما تلاها من الآثار الجانبية لعدم وفاء الحكومة بمديونياتها اتجاه الشركات وانسحاب الاستثمارات الأجنبية وتركيزها على نوع الاستثمارات غير المباشرة واقتصارها على الدخول والخروج السريع في سوق الأوراق المالية بالمضاربة في السهم الراححة، مما ساهم بشكل كبير في تعثر برنامج الخصخصة الذي كان من المفترض انتهاءها منذ عام 2001 كما كان مخططاً له من البداية .

ويود أن يشير الباحث هنا، إلى مسألة مهمة إلا وهي أن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة تقوم بشراء أسهم الشركات المعروضة للبيع في إطار عملية الخصخصة الاقتصادية، بينما الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بعملية الإنتاج وتشغيل وتطوير الوحدات الاقتصادية التي تم خصصتها.

ويرى بعض الخبراء أن تباطؤ مسار برنامج الخصخصة في مصر يرجع إلى الصعوبات الحقيقية المتعلقة بضيق سوق رأس المال في مصر وانخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي مع مطلع القرن الحالي، فمن الصعب مع انخفاض الاستثمارات

حصيلة البيع، وإنما يتم توجيهها إلى الشركات، إلا أنها وسيلة لتوسيع قاعدة الملكية والتي بمقتضاها يتم إخراج الشركات من قانون قطاع الأعمال إلى قانون الشركات المساهمة وإزالة الاعتماد على المستثمر الأجنبي، وقد أكد الخبراء أن أسلوب خصخصة شركات قطاع الأعمال العام الجديد من خلال زيادة رأس المال ليس تحولاً عن البرنامج، بل هو أسلوب جاذب للاستثمار من خلال تخفيف العبء عن المستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار في شركات قطاع الأعمال، ومنح المستثمر الجاد تسهيلات بشأن تقييم أسهم الشركات المطروحة للبيع وتوفير ميزة الإدارة والتحرر من الإجراءات الحكومية المعقدة والروتينية، التي تمنع اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وأكدوا أن أسلوب الخصخصة الجديد سوف يحقق الهدف الأساسي من الخصخصة وهو تطوير الشركات ورفع كفاءتها الإنتاجية وزيادة الربحية بما يسمح لها بالتحول إلى القطاع الخاص مستقبلاً، ولكنهم أشاروا إلى أن الشركات المطبق عليها النظام الجديد شركات قليلة الربحية وتستلزم وجود مستثمر إستراتيجي (أجنبي) أو مستثمر صناعي متخصص في الصناعة الواردة في مجال نشاط الشركة حتى تمكنه خبراته من التطوير وليس المستثمر المالي فقط كما هو الحال بالنسبة للشركات الراححة، ولذا فإنه من الضروري إيجاد المستثمر المالي والفني معاً وهذا بدوره يؤكد على ضرورة وجود المستثمر الأجنبي في كل الأحوال.

2- السياسات الاقتصادية وعلاقتها

بالاستثمار الأجنبي المباشر:

ليست هنالك دولة في العالم لا تشجع قيام الاستثمارات الأجنبية فيها الآن، صحيح أنه خلال

الشركات للبنوك والتي تبلغ 29 مليار جنيه، وهي مشكلة باتت تؤرق المسؤولين بالقطاع المصرفي، كما أن إيرادات الدولة تراجعت فيما يتعلق بالضرائب والرسوم، وهذا يرجع جزء كبير منه بسبب انخفاض الاستثمار المباشر ومن ثم فالحكومة في مأزق حقيقي لتراجع حصيلة الخصخصة، كما اعترفت مشروعات الترويج نفسها بفشل مهمتها في برنامج الخصخصة، ولذلك انسحبت في هدوء (المصري، 2000: 98).

فمشروع المعونة الأمريكية على سبيل المثال في هذا البرنامج انتهى عمله مع نهاية عام 2002 وكان قد بدأ عمله في آب عام 2000 بعد انتهاء عمل وحدة دعم الخصخصة التابعة للاتحاد الأوروبي، وكان مقررًا أن يستمر المشروع الأمريكي حتى نهاية العام 2003، إلا أن برنامج الخصخصة لم يحقق المستهدف، كما أن المعونة الأمريكية كانت تطالب بخصخصة 13 شركة على الأقل في عام 2002 ولم يحدث ذلك، ولهذا قررت الانسحاب على الرغم من مطالب الحكومة المصرية باستمرارها حتى نهاية العام 2003 رغم علم الحكومة أن هذه المعونة لم تجلب أية استفادة لمصر، بل العكس كانت تمثل دائماً أداة ضغط خارجية. وفي مواجهة حالة التباطؤ في مسار برنامج الخصخصة، فقد أعلنت وزارة قطاع العمال العام عن أساليب جديدة للخصخصة تم عرضها على اللجنة الوزارية للخصخصة ومجلس الشعب. ومن أهم تلك الأساليب هو أسلوب زيادة رأس المال أي عن طريق دخول مستثمرين وطنيين جدد بزيادة رأس مال الشركات، وإذا كانت هذه الطريقة ليست خصخصة مباشرة، وذلك لأن حصيلة الخصخصة لا تدخل في حسابات أو

الخمسينيات والستينيات وربما في بداية السبعينيات كان هناك تزاخم سياسي وحرب باردة بين المعسكرات الكبيرة في العالم (Kieth, 1970:15) وكان ينظر للاستثمار الأجنبي نظرة فيها الكثير من الريبة والشك في أهدافه الحقيقية ولكن تدريجياً أصبح هناك قبول عام للاستثمار الأجنبي نظرة فيها الكثير من الريبة والشك في أهدافه الحقيقية ولكن تدريجياً أصبح هناك قبول عام للاستثمار الأجنبي وما يحققه من فوائد جمة في مجال خلق فرص العمالة ونقل التقنية ودعم الصادرات بالذات، وقد انتهج الاقتصادي المصري مجموعة من السياسات الإصلاحية للانتقال إلى نظام آلية السوق، وقد أعطت السياسات الاقتصادية أولوية قصوى في جذب الاستثمارات الأجنبية خاصةً المباشر منها أي أن الأهداف من وراء جذب الاستثمار إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي فيها، ولكن خلال العقد الأخير أصبح تركيز الاقتصاد المصري على مسألة دعم الصادرات بالذات على اعتبار أن ذلك يتيح للدولة المستقبلية للاستثمار فرصة ولوج الأسواق العالمية وتحقيق فوائد متعددة من خلال الاستثمار الأجنبي القادم من الأسواق العالمية، أن تجربة الاقتصاد المصري في هذا الصدد تعرقلت إذ أنها بدأت هذه الاستراتيجيات الاقتصادية في السبعينيات من القرن الماضي وخلال ثلاثة عقود لم تحقق السياسات الاقتصادية المصرية أهدافها في توفير البيئة الاقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأن استفادت من تلك الاستثمارات في تحقيق قاعدة إنتاجية، في بعض الصناعات ولكنها بقيت تفتقر إلى القدرة التنافسية حيث في برامج السبعينيات اتجهت الاستثمارات

الأجنبية المباشرة في إقامة وحدات تجارية قائمة على الاستيراد الكامل من الخارج وانتهت حقبة السبعينيات بوجود الاقتصاد المصري في قائمة الدول الأكثر مديونية، وخلال مدة الثمانينيات اقتضت على إصلاح الأختلالات التي حدثت في المدة السابقة لها لتشهد مدة التسعينيات موجة من الإصلاحات الاقتصادية التحررية كان الاستثمار الأجنبي المباشر في مقدمتها حيث بدأت معدلات نموها في الصعود ليصل إلى مليار دولار تقريباً في نهاية مدة التسعينيات من القرن الماضي (المصري، 2000: 139 - 142).

وأخيراً فأن مضاعفة الجهود لتشجيع المستثمرين المصريين والأجانب والعرب وتيسير إجراءات إقامة المشروعات الكبيرة والصغيرة على السواء، تعتبر اتجاه يجب أن تهتم به الحكومة المصرية، ففي الوقت الذي تشير فيه المؤشرات من زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الكلية، والتي بلغت 67% وكذلك زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر بحيث وصلت إلى 1.6 مليار دولار عام 2000/1999 مقارنة بـ 710.6 مليون دولار عام 1998/1999، ثم انخفضت هذه التدفقات إلى 509 ملايين دولار عام 2001/2000 فإن تحقيق معدلات النمو التي تستهدفها خطة التنمية يتطلب إعطاء دفعة قوية للاستثمار الوطني لكي يمكن زيادة نصيبه من الاستثمارات إلى 73.6 % كما هو مستهدف في خطة التنمية (بهاء الدين، 2000: 155).

المبحث الثالث

تقييم التجربة

مما يجعل اقتصادها عرضة للتأثر بما يعترى الاقتصاد الدولي من تقلبات. ولقد سعت مصر كغيرها من الدول النامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال منحها العديد من الامتيازات، إذ بدأت مصر هذا الاتجاه منذ النصف الثاني للسبعينيات ومع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في بداية التسعينات، حققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر زيادة في معدلات نموها وفي حجمها حيث وصل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر عام 1999 مليار و 100 مليون دولار وفقاً لتقرير الاستثمار الدولي الذي يصدره "الانكتاد" ذلك بعد أن كان حجمها لا يكاد يصل إلى 100 مليون دولار عام 1991 ، وإن كانت زيادة متواضعة. وأكد تقرير الاستثمار العالمي لعام 2002 إن مصر تأتي من بين أعلى 10 دول أفريقية تحصل على تدفقات استثمار أجنبي مباشرة وأشار أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر بلغ 1.2 مليار دولار خلال عام 2000 بينما انخفض إلى نصف مليار دولار خلال عام 2001 وأضاف التقرير الذي صدر في سبتمبر 2002 عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) أن 20% من الشركات متعددة الجنسيات على مستوى أفريقيا تعمل في مصر في مجال السيارات والنفط والالكترونيات والأدوية كما أن مصر جأت في المركز الثاني من الدول الأفريقية في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أرضها. ولكن يلاحظ على هذه الاستثمارات بالنسبة لمصر أمران :-

تختلف الآراء والتوجهات حول مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي في بلد ما، إذ أن هناك آراء تتباين في تقدير أهمية مساهمة هذه الاستثمارات في تحقيق النمو الاقتصادي وتجعلها الشرط الأساسي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة وذلك لأنه في تقديرها إن الفجوة بين الاستثمار المطلوب والموارد المحلية المتاحة لا يتم التغلب عليها إلا من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أنها تعول على هذه الاستثمارات في تحسين الفن الإنتاجي والتكنولوجي في الصناعة لما تتمتع به هذه الاستثمارات من رقي في الفن الإنتاجي المستخدم. وكذلك يتم النظر إليها على أنها تساهم في زيادة درجة التوظيف. إلا أن هذه الآراء تواجه بآراء أخرى تدعو إلى عدم المبالغة في تقدير الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه الاستثمارات إذ تشير تجارب دول جنوب شرق آسيا إلى أنه لا غنى ولا بديل عن المدخرات والاستثمارات المحلية. كما يؤخذ على هذه الاستثمارات أنها لا تتناسب مع ظروف الدول النامية فالصناعات الوافدة عادة ما تكون كثيفة التكنولوجيا ورأس المال ولا تحتاج سوى أيد عاملة قليلة مما يساهم في زيادة مشكلة البطالة في هذه الدول. إلى أن هذه الاستثمارات عادة ما تكون روابطها الأمامية والخلفية مع الاقتصاد الوطني ضعيفة مما يحد من قدرتها على المساهمة في إحداث رواج اقتصادي وهو ما يجعلها بمثابة جيوب اقتصادية منعزلة، كما أن هذه الاستثمارات تربط اقتصاد الدولة المضيفة بالاقتصاد العالمي

- الأول : هو تذبذبها، والثاني: هو وجود العديد من العقبات والصعوبات أمام مصر في سبيل زيادة حصتها من الاستثمارات العالمية، فبالنسبة للأمر الأول يلاحظ عدم ثبات تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر حيث تراوحت خلال عقد التسعينيات بين الزيادة والنقص.
- فبعد أن ارتفعت قيمتها عام 1991 إلى 298 مليون جنيه مقابل 243 مليون جنيه عام 1990 بمعدل 22.6 % ونسبة 14.6% من إجمالي قيمة الاستثمارات و نسبة 0.3% إلى إجمالي الناتج المحلي، إذا بها تنخفض عام 1993 حيث بلغت 674 مليون جنيه بنسبة انخفاض 11.7% عن عام 1992 ثم انخفضت أيضاً عام 1995 ليصل إلى 698 مليون جنيه بنسبة انخفاض 33.8% عن العام السابق.
- ثم إذا بها تحقق طفرة في خلال عامي 1997, 1998 حيث بلغت 5103.3221 مليون جنيه بنسبتي نمو 113.6 %، 58.4% على التوالي ولتصل إلى ما يعادل 4مليار و نصف جنيه (يلاحظ انخفاض سعر الجنيه المصري أمام الدولار في تلك المدة)، وترجع وزارة الاقتصاد التحسن الملحوظ إلى الأسباب الآتية:
- الجهود المبذولة من الدول عن طريق (بهاء الدين، 2000، 189) :-
١. إزالة القيود والعقبات أمام المستثمر الأجنبي.
 ٢. إلغاء القائمة السلبية للاستثمار فمعظم مجالات الاستثمار متاحة أمام المستثمر ومسموح بها.
 ٣. أحقية الأجانب في تملك الأراضي والمشروعات.
 ٤. تحويل الأرباح حسبما يطلب المستثمر.
٥. عوامل الجذب والأغراء التي تتلقاها رؤوس الأموال الأجنبية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة.
٦. الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار واستدامة هذه السياسات .
٧. القوانين والضمانات وحوافز الاستثمار التي أصدرتها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم 8 لسنة 1997.
- وعلى الرغم من هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة إلا أنه توجد العديد من الصعوبات التي تواجه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر حيث ساهمت مجموعة من العوامل في انخفاض انسياب الاستثمارات الأجنبية لمصر ليصل من أربعة ونصف مليار دولار عام 2000 إلى اثنين ونصف مليار في أوائل عام 2002 واهم هذه العوامل ما يأتي (المصري، 2000، 144) :-
- 1-عدم وجود مؤسسة مستقلة تقوم بعملية الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر حيث يتصف المناخ العالمي بالمنافسة الشديدة لجذب هذه الاستثمارات.
 - 2-تفضيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة العمل في دولة لديها أيدي عاملة مدربة وفنية اقتصادية متطورة حيث تفتقد مصر هذان الأمران برغم توافر ميزة نسبية لها هي وفرة الأيدي العاملة إلا أنها أيد عاملة تفتقد إلى التدريب وانخفاض المستوى التعليمي وخاصة الفني والمهني.
 - 3-أن مناخ الاستثمار في مصر غير مهيأ بالدرجة الكافية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر هذا المناخ الذي يتكون من وجهة نظر المستثمر الأجنبي من عدة عناصر مثل مدى توافر البنية الأساسية وارتفاع درجة كفاءة الموارد البشرية، ومعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة

مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية (فكري، 2002: 48).

كما ساعدت أيضا بعض العوامل على الصعيد العالمي في نقص حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر منها (صبري، 2002: 139) :-

أولاً- التغيرات الاقتصادية التي حدثت في بلدان أوروبا الشرقية التي بدأت تنشط في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي وما صاحبها من حدوث التوسع الاستثماري في أوروبا الشرقية برؤوس أموال غربية وأمريكية يابانية، ومن ثم حدوث تحول جغرافي في الاستثمارات المتدفقة إلى الدول النامية ومنها مصر وإلى دول الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية.

ثانياً - تزايد استخدام الاستثمار المباشر كوسيلة لتلافي القيود الجمركية التي وجدت نتيجة لقيام التكتلات الاقتصادية ومن ثم تفضيل رؤوس الأموال العمل داخل هذه التكتلات حيث يمكنها النفاذ إلى أسواق ذات حجم كبير وهو الأمر الذي لا يتوافر بالنسبة لمصر فالسوق العربية المشتركة تواجه العديد من العقبات بحيث تبدو بعيدة المنال وتجربة الكوميسا ما زالت في طور البدء كما أنه توجه العديد من العقبات في سبيل استفادة الاقتصاد المصري من الانضمام إليها.

ثالثاً- اتجاه دول شرق آسيا إلى اتباع استراتيجية ذات توجه انفتاحي فقد قامت هذه الدول بخفض التعريفات الجمركية وإزالة القيود المفروضة على الواردات وانتهاج سياسة مرنة لسعر الصرف وأتباع سياسات مالية مناسبة كذلك رخص الأيدي العاملة مع مهارتها بجوار المزايا الضريبية كل ذلك ساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الدول (فكري، 2002: 64).

وانخفاض معدل التضخم وتحرير التجارة وانخفاض مستوى الضرائب والتعريفية الجمركية كذلك مدى توافر عناصر بتكلفة مناسبة وكفاءة عالية (تجربة الهند مع صناعة البرمجيات والحاسبات) واستقرار سعر الصرف وحرية دخول وخروج الأموال من دون قيود أو تكاليف مالية؛ وكذلك تبسيط إجراءات الاستثمار وجعل المستثمر يتعامل مع جهة واحدة وليس العديد من الجهات.

ورغم أهمية العوامل السابقة للاستثمار ألا أن هناك عامل آخر على درجة كبيرة من الأهمية منها مدى انتشار البيروقراطية والفساد وتأثيرها السلبي على الاستثمار فقد ثبت على سبيل المثال من نتائج صحيفة الاستبيان التي قامت بها غرفة التجارة الأمريكية عام 1996، التي تم تطبيقها على الشركات الأمريكية التي تعمل في مصر أن نسبته 84% من هذه الشركات أعلن أن انتشار البيروقراطية يؤثر سلباً على الاستثمار.

ومن ناحية أخرى فإن انتشار الفساد يرفع من تكلفة المعاملات مما يؤثر سلباً في الاستثمار. ويلاحظ أن مصر طبقاً لمقياس انتشار الفساد الذي وصفته

(STURAT، 1996) تقع في ترتيب يشير إلى مستوى أعلى من انتشار الفساد مقارنة بدول أخرى نامية تنافس مصر في جذب الاستثمارات الأجنبية. حيث سجلت مصر معدل 2.84 مقابل 7.7 في إسرائيل (الكيان الصهيوني).

4- عدم وجود خريطة استثمارية واضحة ودقيقة للمناطق الجغرافية الواعدة والجاذبة للاستثمار وأتباع منهاج يتسم بالديناميكية والفاعلية في التعامل مع المستثمر لرفع كفاءة الاقتصاد وجذب

والحقيقة أنه لكل هذه العوامل السابقة من

تذبذب هذا المصدر ومن حجم العقبات أمام

سهولة تدفق هذه الاستثمارات إلى مصر إلى

جانب التنمية في جنوب شرق آسيا قد أثبتت أنه

مع العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية

ورؤوس الأموال إلا أنه يجب العمل في نفس

الوقت على زيادة نسبة الادخار المحلي

والاستثمارات المحلية.

المصادر

- ١ - النجار، فريد، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 .
- ٢ - بوتان، جبل، ترجمة علي مقل، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، بيروت، 1982.
- ٣ - أبو قحف، عبد السلام، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1989.
- ٤ - الساكت، بسام، آفاق الاستثمار الجديدة في الأردن، قضايا أردنية معاصرة، تحرير فوزي غرابية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2001 .
- ٥ - السامرائي، هناء عبد الغفار حمود، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية وآثاره الاقتصادية على البلدان النامية، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، 1999 .
- ٦ - المالكي، عبد الله، تدابير تشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرانية الأردنية، عمان، مجلس البحث العلمي، الطبعة الأولى، 1974 .
- ٧ - الربيعي، نزار، نموذج تكاليف ومنافع الاستثمار الخليجي المشترك مع بعض فروع الصناعات التحويلية، مجلة التعاون الصناعي، منطقة الخليج للاستثمارات الصناعية، قطر، العدد (47) يناير 1992.
- ٨ - غرابية، هشام، محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 13 ، العدد 1 ، 1997.
- ٩ - صبري، محمود، مناخ الاستثمار في جمهورية مصر العربية، (القاهرة: دار النهضة للنشر والتوزيع)، 2002 .
- ١٠ - بهاء الدين، محمد أحمد، مقومات الاستثمار، (بيروت : دار الفلك للنشر والتوزيع، 2000).
- ١١ - المصري، محمد يونس، تسيير الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 29، العدد 1، مارس 2000 .
- ١٢ - فكري، إيناس علي، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، الحجم والاتجاه والمستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 32، ط 1 ، 1999.
- 13- Kieth, Griffin, Foreign Capital, Domestic Shaving and Economic Development, Bullentin of the oxford university, May, 1970.
- 14- Kojima, Kioshe, Direct foreign Investment, Groom Helm, London Billing and Sons Ltd, 1965.